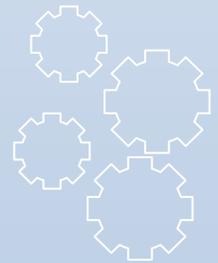
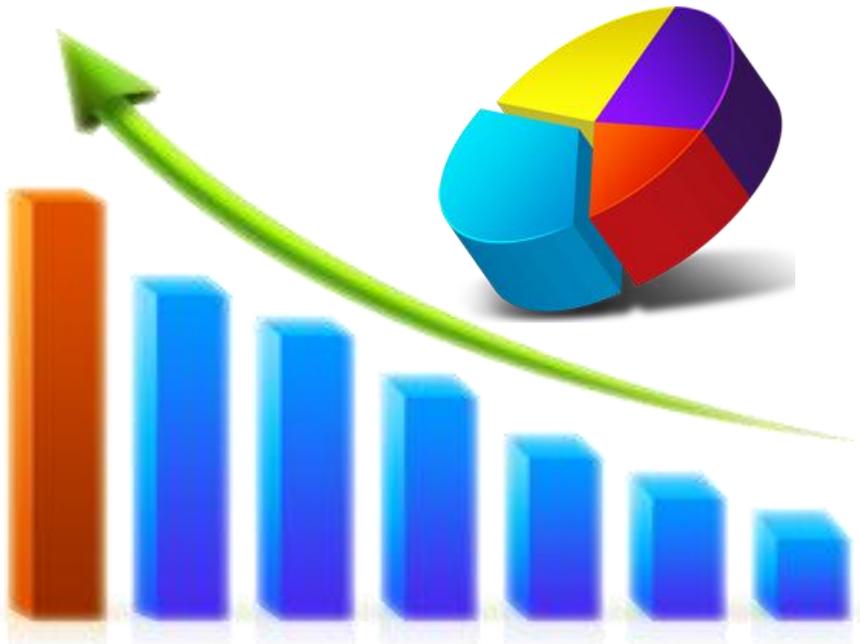




المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

التقرير السنوي الثامن 2012



حزيران 2013



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات

الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة.

قيمنا الجوهرية

التعلم

الشفافية

التعاون

الحيادية

تحمل المسؤولية

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
5	الافتتاحية
6	استراتيجية دائرة الموازنة العامة
8	خدمات دائرة الموازنة العامة: - برنامج الادارة والخدمات المساندة - برنامج تطوير منهجية الموازنة - الهيكل التنظيمي
17	خلاصة الاداء الاقتصادي والمالي لعام 2012 - تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
23	ابرز المرتكزات التي استندت اليها موازنة 2012
25	آلية اعداد الموازنة العامة و الجدول الزمني لمراحل الاعداد
27	مراحل اعداد الموازنة العامة
29	اهم المستجدات في موازنة عام 2012
30	انجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2012
37	التطلعات المستقبلية
39	مفاهيم مستخدمة
40	الملحق الاحصائي

الافتتاحية

يتضمن التقرير السنوي الثامن لدائرة الموازنة العامة أبرز نتائج أعمالها خلال عام 2012 والذي شهد العديد من الإنجازات والمستجدات في مجال إدارة الموازنة العامة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية المعاصرة في هذا المضمار. ويسعدني في هذا المجال الإشارة الى تقرير مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 الصادر في شهر كانون الثاني عام 2013 عن منظمة شراكة الميزانية المفتوحة في واشنطن الذي تضمن حصول الأردن على المرتبة الاولى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجال شفافية الموازنة لعام 2012 والذي يؤكد بشكل واضح على التقدم الذي حققته دائرة الموازنة العامة في عملية تطوير وتحديث اعداد الموازنة وتنفيذها كما يؤكد على حرص الدائرة على تعزيز مبادئ الشفافية في ادارة الموازنة العامة للمملكة.

هذا ويتضمن التقرير استراتيجية دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها وهيكلها التنظيمي اضافة الى خلاصة الاداء الاقتصادي والمالي لعام 2012 وتطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وابرز المرتكزات التي استندت اليها الموازنة العامة في عام 2012 والمراحل التي تمر بها الموازنة واهم المستجدات في موازنة عام 2012 اضافة الى فصل كامل عن انجازات الدائرة خلال العام 2012 والتطلعات المستقبلية للدائرة وصولاً إلى الهدف الرئيسي المنشود والمتمثل في تحقيق التوزيع الأمثل والاستغلال الأفضل للموارد المالية المتاحة.

وينبغي التأكيد على ان ما تم تحقيقه في مجال تطوير إدارة الموازنة العامة في المملكة يعد نقلة نوعية في إعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها وهذا يستدعي العمل دائماً على بناء القدرات المؤسسية في الدائرة و لدى كافة الوزارات والدوائر الحكومية. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بعميق شكري وتقديري لجميع الزميلات والزملاء العاملين في دائرة الموازنة العامة على مثابرتهم وتفانيهم في عملهم وعلى جهودهم المستمرة والتميزة المبذولة التي لولاها لما كنا قادرين على تحقيق هذه الإنجازات، وأدعو المولى عز وجل أن يعيننا جميعاً على مواصلة المسيرة في تحمل المسؤولية للمضي قدماً في خدمة أردننا الحبيب تحت راية مليكنا المفدى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله وأدامه ذخراً وسنداً لوطننا الغالي.

والله ولي التوفيق،

مدير عام دائرة الموازنة العامة

استراتيجية دائرة الموازنة العامة

تضمنت الخطة الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة الأولويات والمحاور للمرحلة المقبلة والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة المتمثلة في "موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة"، وتحقيق رسالتها التي تمثلت في "تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة".

وتسعى دائرة الموازنة العامة في خطتها الاستراتيجية إلى المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف الوطنية التالية:

- 1- المساهمة في تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- 2- المساهمة في إعادة هيكلة القطاع العام ليكون أكثر إنتاجية وفعالية.
- 3- المساهمة في تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة.

وللمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المذكورة، فقد تضمنت الخطة عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها تمثلت في ما يلي :

- 1- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
 - 2- مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة.
 - 3- تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة.
- كذلك تضمنت الاستراتيجية عدداً من الأهداف الفرعية من أهمها :

- 1- ضبط الإنفاق العام وتوجيهه بما يتفق والأولويات الوطنية.
- 2- تخفيض الدعم المقدم للوحدات الحكومية بشكل تدريجي .
- 3- الحفاظ على مستوى أمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- 4- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- 5- تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

- 6- ترسيخ وتطوير نهج إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن الإطار متوسط المدى.
 - 7- التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.
 - 8- المساهمة في بناء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).
 - 9- إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام في المملكة.
 - 10- قياس مستوى الإنجاز في المشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وعلى مستوى محافظات المملكة تعزيزاً لنهج اللامركزية.
 - 11- رفع كفاءة الموارد البشرية.
 - 12- تحسين بيئة العمل الداخلية.
 - 13- نقل المعرفة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من أجل تطبيق المفاهيم الحديثة للموازنة.
- ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة تقوم الدائرة بتنفيذ برنامجين رئيسيين هما برنامج الإدارة والخدمات المساندة وبرنامج تطوير منهجية الموازنة كما هو مفصل لاحقاً .

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة ومؤشرات قياس الاداء

القيمة المستهدفة			تقييم ذاتي اولى	القيمة المستهدفة	القيمة الفعلية	القيمة الاساس		مؤشرات القياس	الهدف الاستراتيجي
2015	2014	2013				2012	2012		
%6.6	%8	%8.9	%10.4	%12.2	%12.7	%7.9	2007	نسبة عجز الموازنة قبل المساعدات الى الناتج المحلي الاجمالي	1 المساهمة في بناء وضع مالي سليم و مستقر في المملكة
%80	%75	%70	%65	%75	%60	-	2007	نسبة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات	1 مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة
%95	%95	%90	%85	%90	%80	-	2007	اعداد موازنة ضمن الاطار المالي متوسط المدى	2
%90	%90	%90	%89	%85	%83	%75	2007	نسبة رضا المتعاملين مع الدائرة	تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة

خدمات دائرة الموازنة العامة

انطلاقاً من الحرص على تحقيق رسالة وأهداف دائرة الموازنة العامة، تقوم الدائرة بتنفيذ الخدمات والمهام والواجبات المنوطة بها لتغطي كافة نشاطاتها على نحو يقلل من التداخل في المهام والازدواجية في الواجبات بين المديريات والوحدات المختلفة، وتتوزع الخدمات التي تقوم بها الدائرة على برنامجين رئيسيين وهما:

1- برنامج الإدارة والخدمات المساندة:

يهدف هذا البرنامج الى تقديم كافة الخدمات الادارية والمالية المساندة لجميع المديريات ويرتبط بهدف استراتيجي هو تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة، كما يتضمن البرنامج كل من المشاريع والانشطة التالية:

❖ الخدمات والادارة المساندة

❖ مشروع الادارة

❖ رفع وتطوير القدرات المؤسسية

❖ إعادة تأهيل مبنى الدائرة

❖ توسعة مبنى الدائرة

اما عن الخدمات التي يقدمها البرنامج فهي على النحو التالي :

■ توفير البنية التحتية الملائمة للموظفين.

■ تنظيم كافة الشؤون الادارية والمالية للدائرة والبيانات المتعلقة بها.

■ إعداد الخطة التدريبية لموظفي الدائرة.

■ تطوير وتحديث أنظمة وبرمجيات الحاسوب.

■ عقد ورش عمل.

■ طباعة كافة الوثائق المتعلقة بالدائرة.

وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر في عام 2012 بنحو (65) موظفاً، منهم (50) ذكور و (15)

إناث موزعين على المديريات والوحدات التالية :

■ مديرية الشؤون المالية والإدارية:

وتتمثل مهام هذه المديرية بما يلي :

- ❖ إعداد خطة متكاملة للموارد المالية والبشرية في الدائرة ومتابعة تحديثها سنوياً وفقاً للمستجدات والاحتياجات.
- ❖ إعداد الموازنة السنوية للدائرة .
- ❖ توزيع الأعمال اليومية لموظفي الشؤون الإدارية المساندة حسب المهام والمسؤوليات .
- ❖ متابعة حركات قسم شؤون الموظفين خاصة التي لها أثر مالي بنظام الرواتب .
- ❖ متابعة المراسلات الرسمية الواردة والصادرة للدائرة .
- ❖ متابعة جدول الصيانة اللازمة لمبنى الدائرة .
- ❖ تطبيق أنظمة محوسبة ومتطورة لكافة الأعمال الإدارية والمالية في الدائرة.
- ❖ التحسين المستمر في الخدمات المقدمة للموظفين والمتعاملين مع الدائرة.

■ وحدة الرقابة الداخلية:

وتتمثل مهام هذه الوحدة بما يلي :

- ❖ مراجعة دليل قواعد وإجراءات عمل وحدة الرقابة الداخلية وتحديثه سنوياً بما ينسجم والأنظمة النافذة.
- ❖ القيام بجميع مهام الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية .
- ❖ الرقابة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدائرة.
- ❖ الرقابة على تطبيق معايير جائزة الملك عبد الله الثاني المعظم لتمييز الأداء الحكومي والشفافية.

■ وحدة التطوير والتدريب:

وتتمثل مهام هذه الوحدة بما يلي :

- ❖ إعداد خطة تدريبية شاملة متوسطة المدى للموارد البشرية تستهدف جميع المستويات الوظيفية الأساسية والمساندة.
- ❖ عمل قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن معلومات شاملة عن كافة الموظفين تساعد في تحديد الاحتياجات التدريبية .
- ❖ متابعة البعثات والمنح الدراسية والدعوات على حساب الجهات الداعية وتعميمها على جميع الموظفين للاستفادة منها .
- ❖ اتخاذ الخطوات الاستعدادية اللازمة لعقد ورش العمل والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها.
- ❖ تقديم المقترحات حول تطوير آلية العمل وتسهيل انسيابيه بما يتوافق والمفاهيم الإدارية المعاصرة في الدائرة.
- ❖ متابعة حثيثة لمتطلبات تنفيذ معايير جائزة الملك عبد الله الثاني للتمييز.

■ مديرية الحاسوب والمعرفة:

وتتمثل مهام هذه المديرية بما يلي :

- ❖ تطوير وتحديث برمجيات وقواعد بيانات متكاملة تخدم عملية تقييم أداء الوزارات والدوائر الحكومية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء المستخدمة.
- ❖ إعداد وتهيئة متطلبات التوسع في تطبيق جميع مكونات خارطة الحسابات من برمجيات وأجهزة حاسوب وشبكات.
- ❖ بناء القدرات اللازمة لكوادر المديرية بما يتلاءم واستخدامات البرمجيات المطلوبة لتطبيق نظام .GFMIS
- ❖ بناء القدرات اللازمة لكوادر الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما يتلاءم ومتطلبات تطبيق نظام .GFMIS
- ❖ تفعيل الموقع الإلكتروني الداخلي في الدائرة (Intranet) .
- ❖ بناء نظام حماية أمن لكافة أعمال وبيانات الدائرة المحوسبة.
- ❖ إنشاء موقع إلكتروني جديد للدائرة ومتابعة تحديثه.
- ❖ إعداد خارطة للمعارف الصريحة وتوثيق المعارف الضمنية وإنشاء قواعد بيانات خاصة بها.
- ❖ متابعة تنفيذ استراتيجية المعرفة في الدائرة.

-2- برنامج تطوير منهجية الموازنة:

يهدف هذا البرنامج الى تعميق تطبيق المنهجيات والمفاهيم العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة مثلا لاطار المالي متوسط المدى والموازنة الموجهة بالنتائج وتطبيق خارطة الحسابات وقياس مستوى الانجاز، ويرتبط بهذا البرنامج هدفين استراتيجيين هما:

- ❖ المساهمة في بناء وضع ما ليس لي مستقر في المملكة.
 - ❖ مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في ادارة الموازنة.
- كما يتضمن هذا البرنامج الرئيسي كل من المشاريع والانشطة التالية:
- ❖ إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية .
 - ❖ مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج
 - ❖ مشروع تحسين كفاءة اعداد جدول التشكيلات
 - ❖ مشروع انشاء وتحديث قاعدة بيانات شاملة للإنفاق الرأسمالي.

اما الخدمات التي يقدمها هذا البرنامج فهي على النحو التالي :

- إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.
- إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- إصدار التقارير الدورية حول مستوى الانجاز في المشاريع الرأسمالية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وعلى مستوى المحافظات.

هذا وينفذ هذا البرنامج من خلال كادر وظيفي يقدر في عام 2012 بنحو (56) موظفاً، منهم (49) ذكور و(7) إناث موزعين على المديريات التالية:

■ مديريات موازنات القطاعات:

- مديرية قطاع الإدارة المالية.
- مديرية قطاع الإدارة العامة.
- مديرية قطاع الدفاع والأمن والقضاء.
- مديرية قطاع البنية التحتية والتنمية المحلية.
- مديرية قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية.
- مديرية قطاع التنمية الزراعية والثروة الطبيعية.
- مديرية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية.
- مديرية قطاع التنمية الصناعية وتعزيز البيئة الاستثمارية.
- مديرية قطاع الثقافة والإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتتمثل مهام هذه المديريات بما يلي :

- ❖ تنقيح طلبات التخصيصات المالية التي تتقدم بها كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ❖ تدقيق كافة البرامج والمشاريع والأنشطة بغية التأكد من أولوياتها وجدواها وعلاقتها ببعضها البعض.
- ❖ حذف الازدواجية غير الضرورية في البرامج ومصادر تمويلها بين الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ❖ الرقابة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإبراز مدى الانحرافات عن المؤشرات المستهدفة.
- ❖ رصد المخصصات وفقاً للأولويات وبما يحقق توزيع منافع التنمية ومكاسبها على جميع محافظات المملكة.

- ❖ إعداد نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما يخدم تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.
- ❖ إبداء الرأي في مشاريع التشريعات والقرارات والتعليمات التي لها انعكاسات مالية خلال مراحل إقرارها.
- ❖ تطوير شكل الموازنة العامة.
- ❖ مساعدة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في إعداد تقارير نموذجية عن موازنتها.
- ❖ المساهمة في ورش العمل المتخصصة التي تعقد في الدائرة لموظفي الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

■ مديرية الدراسات والمعلومات

وتتمثل مهام هذه المديرية بما يلي :

- ❖ متابعة تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- ❖ إعداد تقرير يتضمن ردود الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في كل من مجلسي الأعيان والنواب حول مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- ❖ إعداد تقرير ربعي عن أداء الموازنة العامة.
- ❖ بناء قاعدة بيانات تاريخية عن الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وتشكيلات الوظائف.
- ❖ متابعة التشريعات التي تصدر خلال العام والتي لها أثراً مالياً أو اقتصادياً.
- ❖ المشاركة في إعداد بلاغ الموازنة العامة.
- ❖ المشاركة في إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ونظام تشكيلات الوظائف.
- ❖ إصدار تقارير دورية عن مستوى الإنفاق وتقديم سير العمل للمشاريع الرأسمالية المتعلقة بالوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ❖ المشاركة في المباحثات مع البعثات والجهات الدولية المختلفة حول القضايا المتعلقة بالموازنة العامة والإدارة المالية.
- ❖ المساهمة في استكمال تطبيق تصنيف البرامج حسب الأنشطة للموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية.
- ❖ تنظيم أعمال المكتبة وحوسبتها وفق أحدث الأساليب.
- ❖ تحديث أدلة الموازنة سنوياً (دليل الإيرادات، دليل النفقات، دليل دورة الموازنة، دليل محلل الموازنة).
- ❖ إعداد التقرير السنوي للدائرة.
- ❖ المشاركة في عقد ورش العمل لمختلف الجهات الحكومية حول أعمال ومهام دائرة الموازنة العامة.
- ❖ ترجمة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية ومحتوى الموقع الإلكتروني.

■ مديرية متابعة موازنات المحافظات

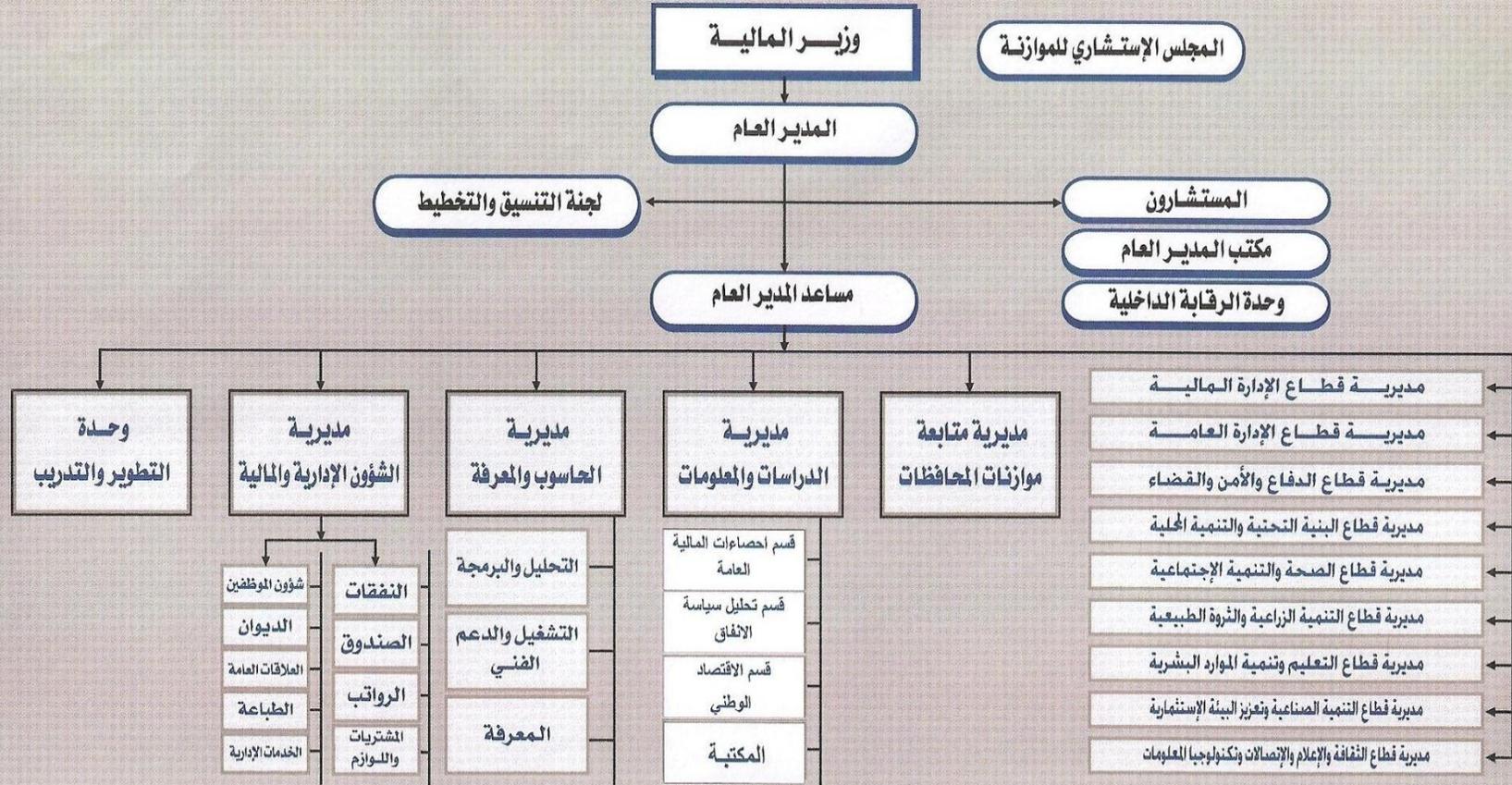
وتتمثل مهام هذه المديرية بما يلي :

- ❖ تحديث قاعدة بيانات ومعلومات شاملة عن كافة محافظات المملكة تساعد في التخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة.
- ❖ متابعة مطالبات المحافظات في إقامة المشاريع التنموية أثناء الزيارات الملكية السامية للمحافظات.
- ❖ حصر المشاريع المتعثرة والوقوف على أسباب التعثر.
- ❖ العمل على تهيئة كافة المتطلبات المتعلقة بدائرة الموازنة العامة لتطبيق مشروع نهج اللامركزية في المحافظات.
- ❖ إعداد تقارير نصف سنوية حول مستوى الإنفاق وتقديم سير العمل في المشاريع الرأسمالية في محافظات المملكة.
- ❖ تقديم كل أشكال العون والمساعدة الفنية من جانب دائرة الموازنة العامة للمحافظات من خلال عقد ورش العمل المتخصصة في إعداد الموازنات حسب المفاهيم المعاصرة.

وتجدر الإشارة الى انه قد تم رصد المخصصات اللازمة في قانون الموازنة العامة لعام 2012 لتنفيذ البرنامجين السابقين، حيث تم رصد مبلغ (1226750) دينار لبرنامج الإدارة والخدمات المساندة ومبلغ (993250) دينار لبرنامج تطوير منهجية الموازنة .

هذا ويظهر المخطط التالي الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة مغطياً مختلف المديريات والوحدات العاملة في
عام 2012:

الهيكل التنظيمي لدائرة الموازنة العامة



توزيع اعداد الموظفين حسب المديرية

العدد	المديرية	الرقم
2	الادارة العليا	1
2	مكتب المدير العام	2
3	المستشارون	3
4	وحدة الرقابة الداخلية	4
4	قطاع الادارة المالية	5
4	قطاع الادارة العامة	6
3	قطاع الدفاع و الامن و القضاء	7
4	قطاع البنية التحتية و التنمية المحلية	8
3	قطاع الصحة و التنمية الاجتماعية	9
4	قطاع التنمية الزراعية و الثروة الطبيعية	10
3	قطاع التعليم و تنمية الموارد البشرية	11
3	قطاع التنمية الصناعية و تعزيز البيئة الاستثمارية	12
3	قطاع الثقافة و الاعلام و الاتصالات و تكنولوجيا المع	13
1	مديرية متابعة موازنات المحافظات	14
6	مديرية الدراسات و المعلومات	15
11	مديرية الحاسوب و المعرفة	16
44	مديرية الشؤون الادارية و المالية	17
3	وحدة التطوير و التدريب	18
14	المعارين / المجازين / المنتدبين	19
121	المجموع	

توزيع اعداد الموظفين حسب المؤهل العلمي

العدد	المؤهل	الرقم
8	دكتوراه	1
13	ماجستير	2
57	بكالوريوس	3
9	دبلوم	4
12	ثانوية عامة	5
23	دون الثانوية	6
121	المجموع	

توزيع اعداد الموظفين حسب الوظيفة

العدد	الوظيفة	الرقم
1	مدير عام	1
1	مساعد مدير عام	2
10	مدير	3
1	مدير مكتب المدير العام	4
11	رئيس قسم	5
4	محلل رئيسي	6
37	محلل	7
5	محلل مساعد	8
1	باحث	9
1	باحث اقتصادي	10
1	باحث قانوني	11
1	مترجم	12
6	مبرمج	13
1	مبرمج مساعد	14
5	محاسب / محاسب مساعد	15
2	اداري ثالث	16
1	ضابط ثالث	17
1	مأمور حركة	18
1	مدخل بيانات ثاني	19
1	مدخل بيانات	20
1	امين ثاني	21
1	كاتب ثاني	22
1	مأمور استعلامات	23
6	مراسل	24
1	خازن	25
6	سائق سيارة (صالون عمومي)	26
4	طابع	27
1	مأمور ملفات	28
2	فني صيانة ثاني	29
1	مأمور مقسم	30
5	طابع / فني مطبعة ثاني	31
121	المجموع	

خلاصة الاداء الاقتصادي والمالي لعام 2012

استمر تأثر الاقتصاد الأردني خلال عام 2012 بتداعيات البيئة السياسية الإقليمية والبيئة الاقتصادية العالمية واستمرار حالة الانقطاع المتكرر في الغاز الطبيعي من مصر وبقاء أسعار النفط مرتفعة في الأسواق العالمية. وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي على أداء القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وإن كان بصورة متفاوتة الى حد ما، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2012 نمواً حقيقياً بلغت نسبته 2.7% مقابل 2.6% في عام 2011. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 بنسبة 4.5% مقابل نموه بنسبة 6.4% في عام 2011 فقد تباطأ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لينمو بنسبة 7.3% مقابل 9.1% في عام 2011.

وعلى صعيد أداء القطاعات الاقتصادية، فقد حققت بعض هذه القطاعات في عام 2012 تحسناً في معدلات نموها مثل قطاعات "الكهرباء والمياه" و"التجارة والمطاعم والفنادق" و"خدمات المال والتأمين والعقارات" و"النقل والتخزين والاتصالات"، في حين سجلت قطاعات أخرى تباطؤاً في معدلات نموها كقطاعي "الصناعات التحويلية" و"منتجو الخدمات الحكومية". هذا بالإضافة إلى تراجع أداء قطاعي "الصناعة الاستخراجية" و"الزراعة" في عام 2012 مقارنة بعام 2011. وفي ضوء تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي معدل النمو السكاني البالغ 2.2%، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2012 بنسبة 5.0% عن مستواه في عام 2011 ليصل الى 3439 دينار مقابل 3277 دينار في العام السابق. كما تشير البيانات الى انخفاض معدل البطالة في عام 2012 الى 12.2% مقابل 12.9% في عام 2011.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2012، وفي ضوء قرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية في شهر تشرين الثاني لعام 2012، إضافة الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.8% مقارنة بنحو 4.4% في عام 2011. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار مجموعة "المواد الغذائية" بنسبة 4.6% مقابل 4.1% في عام 2011 متأثرة بزيادة أسعار بنود اللحوم والدواجن والبيض والخضروات، وارتفاع أسعار مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" بما نسبته 5.7% مقارنة بنحو 5.1% في عام 2011 متأثرة بارتفاع أسعار بندي النقل والعناية الطبية. وفي المقابل ارتفعت أسعار مجموعتي "الملابس والأحذية" و"المساكن" بنسبة 4.7% و 3.5% في عام 2012 مقارنة بنحو 6.2% و 3.8% في عام 2011 على الترتيب.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع في عام 2012 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته 1.2% مقابل ارتفاعها بنسبة ملموسة بلغت 14.0% في عام 2011. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات في عام 2012 بنسبة بلغت 9.3% مقابل ارتفاع نسبته 21.6% في عام 2011. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري في عام 2012 بنسبة 17.2% ليبلغ 9092 مليون دينار مقارنة بنحو 7756 مليون دينار في عام 2011.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري في عام 2012 عجزاً مقداره 3979 مليون دينار أو ما نسبته 18.1% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 2463 مليون دينار أو ما نسبته 12.0% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته نتيجة لارتفاع أسعار وكميات هذه المستوردات، وتراجع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية). وبتفحص بيانات المستوردات يتبين ان مستوردات المملكة من "النفط الخام ومشتقاته" قد ارتفعت خلال عام 2012 لتصل إلى نحو 4308 مليون دينار مقابل 3445 مليون دينار في عام 2011، أي بزيادة قيمتها 863 مليون دينار أو ما نسبته 25.1%، في حين بلغت فاتورة مستوردات "المواد الغذائية والحيوانات الحية" نحو 2279 مليون دينار، أي بارتفاع قيمته 219 مليون دينار أو ما نسبته 10.6% بالمقارنة مع مستواها في عام 2011.

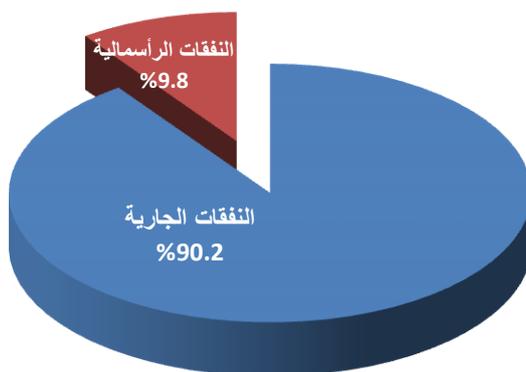
أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام 2012 بنسبة 3.4% عن مستواها المسجل في نهاية عام 2011 مقارنة مع ما نسبته 8.1% في نهاية عام 2011. وقد جاء هذا النمو المتواضع في عام 2012 محصلة لارتفاع صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 23.8% عن مستواه في نهاية عام 2011 مقابل ارتفاع نسبته 20.7% في عام 2011 من جهة، ولتراجع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2012 بنسبة بلغت 28.7% عن مستواه في نهاية عام 2011 مقابل تراجع بلغت نسبته 7.2% في عام 2011، من جهة أخرى.

وبخصوص مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة للقطاعين الخاص والعام على حد سواء، فقد ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2012 بنحو 1979 مليون دينار أو ما نسبة 12.5% عن مستواه في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1400 مليون دينار أو ما نسبته 9.7% في نهاية عام 2011. وفي المقابل، تراجع رصيد احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2012 بشكل قياسي ليصل الى 6633 مليون دولار، أي بانخفاض مقداره 3897 مليون دولار أو ما نسبته 37.0% عن مستواه في نهاية عام 2011، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ثلاثة شهور ونصف.

وفيما يتعلق بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)، فقد فرضت الظروف الدولية والصدمات الخارجية المتمثلة بالأوضاع الإقليمية المتوترة وعدم انتظام تدفق الغاز المصري وارتفاع حجم الاستيراد من الوقود الثقيل والديزل ذات التكلفة المرتفعة لتوليد الطاقة الكهربائية إضافة الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية أعباء كبيرة على الموازنة العامة وأدت الى وصول الدين العام الى مستويات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد أدى التراجع الحاد في حجم المنح الخارجية الى تعميق التحديات التي يواجهها الاقتصاد الاردني وخاصة في جانب المالية العامة.

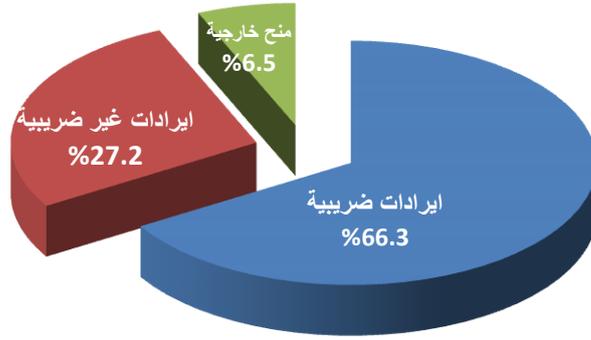
فعلى صعيد النفقات العامة، سجل إجمالي الإنفاق لعام 2012 ارتفاعاً طفيفاً مقداره 66 مليون دينار أو ما نسبته 1.0% ليصل الى 6862 مليون دينار مقابل 6797 مليون دينار في عام 2011. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 447 مليون دينار أو ما نسبته 7.8% وتراجع النفقات الرأسمالية بحوالي 381 مليون دينار أو ما نسبته 36%.

هيكل النفقات العامة لعام 2012



أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الإيرادات الكلية لعام 2012 ما قيمته 5054 مليون دينار بتراجع بلغ 6.6% عن مستواها المسجل في عام 2011، وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض حجم المنح الخارجية بنسبة ملموسة بلغت 73% مقارنة بمستواها في عام 2011 لتصل الى 327 مليون دينار، من جهة، وارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 12.6% عن مستواها في عام 2011 لتصل الى 4727 مليون دينار، من جهة أخرى.

هيكل الايرادات العامة لعام 2012



وترتيباً على كل ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية لعام 2012 نحو 1808 مليون دينار أو ما نسبته 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1383 مليون دينار أو ما نسبته 6.8% من الناتج في عام 2011.

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية عام 2012 بما نسبته 23.7% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 16580 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 13402 مليون دينار أو ما نسبته 65.4% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2011.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2012	2011	البيان
%2.7	%2.6	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية
%4.8	%4.4	معدل التضخم
%12.2	%12.9	معدل البطالة
%1.2-	%14.0	معدل نمو الصادرات الوطنية
%9.3	%21.6	معدل نمو المستوردات السلعية
4308	3445	فاتورة النفط الخام ومشتقاته
%18.1-	%12.0-	عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
%3.4	%8.1	معدل نمو السيولة المحلية
6.6	10.5	الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار)
%12.5	%9.7	معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
6862	6797	النفقات العامة (مليون دينار)
%31.2	%33.2	% الناتج
5054	5414	الايرادات العامة (مليون دينار)
%23.0	%26.4	% الناتج
1808-	1383-	عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار)
%8.2 -	% 6.8 -	% الناتج
4932	4487	رصيد الدين الخارجي (مليون دينار)
%22.5	%21.9	% الناتج
11648	8915	صافي الدين الداخلي (مليون دينار)
%53.0	%43.5	% الناتج

وأما بخصوص التدابير الحكومية الهادفة إلى احتواء عجز الموازنة العامة، فقد اتخذت الحكومة في عام 2012 العديد من الاجراءات المالية المتعلقة بضبط وترشيد النفقات من أبرزها تخفيض النفقات الجارية بما يعادل ما نسبته 15% من النفقات التشغيلية لكافة المؤسسات والوزارات والدوائر والهيئات المستقلة، وتخفيض النفقات الرأسمالية بنسبة 10% من المخصصات المرصودة لهذه الجهات، وكذلك تخفيض الدعم المقدم من الموازنة العامة الى الوحدات والهيئات الحكومية المستقلة بنسبة 15%، الى جانب تخفيض نفقات الجهاز العسكري والأجهزة الامنية بحوالي 150 مليون دينار. هذا بالإضافة الى تبني برنامجاً لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي، حيث أقر مجلس الوزراء بتاريخ 2012/11/18 مشروع قانون إعادة هيكلة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والذي يهدف إلى رفع مستوى الأداء الحكومي وترشيد الإنفاق وذلك من خلال إلغاء ودمج الوزارات والهيئات المتشابهة في

المهام في جهة واحدة، إضافة الى تغيير ارتباط عدد من المؤسسات من رئيس الوزراء الى الوزير المختص، وكذلك إلغاء صفة الاستقلالية عن عدد آخر منها دون الاستغناء عن الكوادر البشرية فيها.

أبرز المرتكزات التي استندت إليها موازنة عام 2012

التزاماً من الحكومة بمواصلة نهج الإصلاح المالي والاقتصادي في المملكة وضماناً لاستعادة التوازن للمالية العامة الى جانب تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية والخارجية بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مقبولة تساهم في توفير المزيد من فرص العمل لقوانا العاملة ، سوف تسعى الحكومة الى تحقيق مزيد من الانضباط المالي على المستوى الكلي والقطاعي وتخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل وتحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يؤدي في المحصلة الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتواء المديونية الحكومية بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي المستدام .

هذا وستشكل جملة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الشاملة وتنفيذ منظومة متكاملة لإصلاح القطاع العام وتنمية المحافظات مرتكزات اساسية لتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية، وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ، الامر الذي من شأنه تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات الاقتصادية والمالية وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية.

وقد استندت تقديرات موازنة عام 2012 الى جملة من المرتكزات من ابرزها ما يلي :

➤ مواصلة عملية الإصلاح المالي والاقتصادي الرامية الى تمكين الاقتصاد الوطني من التعامل بكفاءة ومرونة مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية. وتقتضي الأولويات الوطنية في المرحلة الحالية تبني برنامج وطني لتخفيض العجز المالي الحكومي والمديونية العامة والوصول بهما إلى مستويات آمنه وبما يكفل تدعيم أركان الاستقرار الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الجدارة الانتمانية للاقتصاد الوطني في الأسواق المالية الدولية.

➤ استكمال منظومة التشريعات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الاستثمارات المحلية وعلى نحو يشجع القطاع الخاص في الدخول في اتفاقيات الشراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية من جهة ويضمن تخفيف الاعباء المالية عن الموازنة العامة من جهة اخرى.

المضي قدماً في اعتماد مفاهيم الحاكمية المؤسسية في مجال المتابعة والتقييم والمساءلة وفق أفضل الممارسات العالمية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لسائر محافظات المملكة.

تبنى خطة زمنية واضحة المعالم لاعتماد بدائل مناسبة لتمويل عجز الموازنة تتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام بهدف الوصول إلى مستويات أمنة من الدين العام وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة طريق الإصلاح المالي وعلى نحو يخفض من كلف الإقراض المحلي والدولي للمملكة.

تحسين مستوى الاعتماد على الذات بحيث ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الإجمالية خلال الفترة 2012 – 2014 وبالنسبة للوحدات الحكومية اعتماد أنظمة رقابية فعالة ترفع من مستوى اعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقليل الاعتماد على دعم الخزينة العامة.

التركيز على المشاريع التنموية ذات العلاقة بتعزيز إنتاجية رأس المال البشري كقطاعات التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية كقطاعات الكهرباء والماء.

تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من خلال إنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في كافة محافظات المملكة.

آلية إعداد الموازنة العامة والجدول الزمني لمراحل الإعداد

حقق الأردن تقدماً ملموساً في مجال إعداد الموازنة وإدارتها وفقاً لأحدث الممارسات والتصنيفات الدولية وبما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية والمالية المحلية، حيث تم إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة وتصنيف النفقات والإيرادات، وتم البدء بتطبيق منهجية جديدة لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وتبني مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن إطار الموازنة متوسط المدى اعتباراً من عام 2008، وكذلك تم إصدار قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة في الأردن بدلاً من القانون السابق لسنة 1962 لتصبح عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة تعتمد على التخطيط المالي المستقبلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الأهداف والأولويات الوطنية.

وبموجب المفهوم الجديد للموازنة الموجهة بالنتائج فقد قامت الوزارات والدوائر الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بوقت وأن تكون منسجمة مع رؤية الوزارة أو الدائرة الحكومية.

كما تم تطبيق إطار الموازنة متوسط المدى للارتقاء بآلية إعداد الموازنة العامة بحيث أصبح يغطي هذا الإطار ثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة لجميع بنود الإيرادات والنفقات بما يمكن الحكومة من رسم السياسة المالية وبناء الموازنة العامة للدولة ضمن رؤية مالية واضحة لتحقيق وضع مالي سليم بالإضافة إلى اعتماد خارطة حسابات جديدة تتوافق مع المعايير الدولية حيث تتضمن هذه الخارطة تصنيفات متعددة جغرافية ووظيفية واقتصادية وتنظيمية وتمويلية تساعد الإدارة المالية على توفير تقارير تحليلية شاملة تلبي احتياجات الجهات الرسمية والخاصة.

وفي أواخر عام 2009 أقر دولة رئيس الوزراء الجدول الزمني السنوي لإعداد الموازنة العامة ليتم تطبيقه اعتباراً من موازنة عام 2011، والجدول التالي يوضح هذه الإجراءات:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نهاية كانون ثاني	الطلب من الوزارات والدوائر الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة سنوياً بخلاصة حول سياسات وأولويات موازنتها خلال المدى المتوسط متضمنة كافة أنشطتها الجارية وخاصة المتعلقة بالموارد البشرية والنفقات التشغيلية بالإضافة إلى مشاريعها الرأسمالية وبيان مدى أهميتها والنتائج المتوخاة من تنفيذها.	دائرة الموازنة العامة
نهاية شباط	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخلاصات الأولويات والسياسات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آذار	إعداد ورقة شاملة سنوياً تتضمن أولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة خلال المدى المتوسط ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
نهاية آذار	مناقشة ورقة الأولويات والسياسات وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.	مجلس الوزراء
بداية أيار	إعداد ورقة حول الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط متضمنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الكلية للوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للمدى المتوسط وكذلك تقديراً للنفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية والإيرادات العامة بجانبها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية وبالتالي عجز الموازنة سواء بعد المنح الخارجية أو قبلها بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج، ورفعها إلى مجلس الوزراء.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
5-أيار	مناقشة الإطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة.	مجلس الوزراء
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف آب	الانتهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية وإطار متوسط المدى لموازنات الوحدات الحكومية.	دائرة الموازنة العامة
نهاية آب	إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمنة تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر الحكومية على ضوء الإطار العام المحدث للموازنة متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى.	وزارة المالية دائرة الموازنة العامة
مطلع أيلول	إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره.	مجلس الوزراء
20-أيلول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
منتصف تشرين الأول	إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وعرضه على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشته وإجراء أي تعديلات عليه.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
20-تشرين الأول*	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء لمناقشته وإقراره بعد إجراء التعديلات المطلوبة*.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين أول*	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الأمة*.	مجلس الوزراء
نهاية كانون أول*	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه*.	مجلس الأمة

* تضمنت التعديلات الدستورية المقررة في عام 2011 قيام الحكومة بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنت الوحدات الحكومية معاً إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل وذلك للنظر فيهما وفق أحكام الدستور، وتسري عليهما نفس الأحكام المتعلقة بالموازنة في هذا الدستور.

مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- تزويد دائرة الموازنة العامة بسياسات وأولويات الوزارات والدوائر الحكومية.
- الانتهاء من ورقة السياسات والأولويات من قبل دائرة الموازنة العامة، حيث تحتوي هذه الورقة الملامح العامة للموازنة وتحديد المجال المالي الذي يساوي (الإيرادات المحلية المتوقعة + المنح الخارجية + العجز المستهدف (القابل للتحمّل))-(النفقات الجارية المتوقعة + النفقات الرأسمالية المتوقعة المستمرة وقيد التنفيذ).
- عرض الورقة على مجلس الوزراء ومناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها، حيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الأولى والتي سينتج عنها قائمة بالأولويات القطاعية لخطة الحكومة.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها والانتهاء من تحديث ورقة الإطار العام للموازنة، حيث يتم تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع والبرامج المفصلة للجهات الحكومية وستقوم الدائرة بتحديث الإطار العام للموازنة بما في ذلك المجال المالي وقائمة المشاريع ذات الأولوية.
- عرض ورقة محدثة على مجلس الوزراء متضمنة تحديث المجال المالي وقائمة المشاريع الرأسمالية (المرحلة الثانية) ليتم مناقشتها وإقرارها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها.
- تزويد دائرة الموازنة العامة بالمشاريع الرأسمالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السقوف.
- تحديد سقوف الإنفاق للوزارات والدوائر الحكومية.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها عند اللزوم.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا بسقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر الحكومية مرفقا بنماذج الموازنة، ومرفقا كذلك بسقوف موازنة الوزارات والدوائر.
- قيام الوزارات والدوائر الحكومية بإرسال مشاريع موازنتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محلي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ الرئاسة.
- قيام محلي الموازنة بإدخال مشاريع الموازونات على الحاسوب وسحب مشروع القانون وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه .

✚ عرض مشروع قانون الموازنة العامة على المجلس الاستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من مجلس الوزراء .

✚ رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة للسير بإقراره وحسب المراحل الدستورية .

أهم المستجدات في موازنة عام 2012

تضمنت موازنة عام 2012 العديد من المستجدات التي تهدف الى تطوير الجهاز الاداري الحكومي وتحسين الاوضاع المعيشية وتعزيز العدالة للعاملين في القطاع العام، إضافة الى تحسين ترتيب المملكة على المستوى الدولي في مجال ادارة واعداد الموازنة العامة. وعلى صعيد آخر، كان لمحدودية الموارد المالية الاثر السلبي على إطلاق العديد من المشاريع الرأسمالية الجديدة التي تعتبر محركاً لعجلة النشاط الاقتصادي. وفيما يلي ملخص بأبرز هذه المستجدات:

أولاً: رصد المخصصات اللازمة لتغطية النفقات المالية المترتبة على تطبيق مشروع هيكله رواتب القطاع العام والبالغة 82.5 مليون دينار، وكذلك لإنشاء صندوق لتمويل الاحتياجات التنموية الرئيسية في مختلف محافظات المملكة.

ثانياً: إظهار المخصصات المالية المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة موزعة حسب الفصول في موازنة عام 2012. هذا وتعتبر المملكة رائدة بين دول المنطقة في مضمارة تطبيق الموازنة المراعية للطفل وللنوع الاجتماعي.

ثالثاً: استمرار الحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي بدأت بتنفيذها في العام السابق. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع انشاء شبكة سكك حديدية وطنية وجر مياه الديسي وطريق عمان الدائري.

رابعاً: إيلاء القطاعات ذات الأولوية والتمثلة بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية الاهتمام اللازم في موازنة عام 2012 نظراً للخدمات الهامة التي تقدمها هذه القطاعات للمجتمع الاردني، حيث شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذه القطاعات نحو 12.0% ، 9.4% ، 23.2% من إجمالي الإنفاق العام لكل منها على الترتيب. وقد ارتفع مجموع مخصصات هذه القطاعات ليصل إلى 3050 مليون دينار أو ما نسبته 44.6% من إجمالي النفقات العامة لعام 2012.

خامساً: تراجع حجم المخصصات المالية المرصودة لتمويل المشاريع الرأسمالية الجديدة نظراً لمحدودية الموارد المالية المتاحة إضافة للالتزامات المترتبة على عملية اعادة هيكله الرواتب. وقد بلغت مخصصات المشاريع الرأسمالية الجديدة في قانون موازنة عام 2012 حوالي 58 مليون دينار مقابل 121 مليون دينار في موازنة عام 2011 بانخفاض يقارب 52% .

إنجازات دائرة الموازنة العامة لعام 2012

أولاً: إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية:

✚ صدور البلاغ الرسمي رقم (21) لسنة 2012 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2013.

✚ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2013 وتم إقراره بتاريخ 2012/12/31 بقانون مؤقت رقم (1) لسنة 2013.

✚ إعداد مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2013 وقد تم إقراره بتاريخ 2012/12/31 بقانون مؤقت رقم (2) لسنة 2013 .

✚ إعداد مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012 والذي تم إقراره بتاريخ 2012/10/21 بقانون مؤقت رقم (33) لسنة 2012 لتغطية النفقات الضرورية وأهمها زيادة دعم المشتقات النفطية، وزيادة مخصصات دعم المواد التموينية، وتغطية كلفة إعادة هيكلة رواتب موظفي الجهاز المدني .

✚ ترجمة قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012 إلى اللغة الإنجليزية ونشره على الموقع الإلكتروني للدائرة.

✚ اعداد الملامح الاولية للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للمدى المتوسط 2013-2015.

✚ تنفيذ القرارات الحكومية المتعلقة بتحرير اسعار المشتقات النفطية ورصد الدعم النقدي للأسر المستحقة للدعم واستحداث بند جديد لشبكة الامان الاجتماعي- توجيه الدعم الى مستحقيه.

✚ المساهمة في إعداد استراتيجية لمشروع اللامركزية المالية من خلال المشاركة في فرق العمل بالتعاون مع وزارة المالية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

✚ المشاركة في تحديد المشاريع الرأسمالية التي سيتم تمويلها من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت والامارات وقطر) ضمن اطار منحة الصندوق الخليجي للتنمية.

المشاركة في فرق العمل الفنية لتحديث الاجندة الوطنية 2020، والعمل جار على اعداد المسودة الاولى لمحور الخدمات المالية والاصلاح المالي والاداري الحكومي.

إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية 2012 وإقراره بتاريخ 2012/11/25.

ثانياً: إعداد تقارير حول تقييم الأداء للموازنة العامة :
قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد تقارير دورية حول أداء الموازنة العامة خلال العام 2012 تتضمن تقييم أداء الموازنة العامة خلال عام 2012 مقارنة مع عام 2011.

ثالثاً: إعداد ورقة بأولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة للأعوام 2013-2015 :

تم اعداد هذه الورقة الدورية في إطار الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة العامة وذلك بهدف تسليط الضوء على ابرز ملامح وابعاد الموازنة العامة ضمن الاطار متوسط المدى 2013-2015 وكذلك على السياسات والاجراءات المقترحة الاستناد اليها في اعداد مشروع موازنة عام 2013، هذا اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الراسمالية بما في ذلك المجال المالي المتوقع (Fiscal Space)، وقد تم رفع هذه الورقة التحليلية الى مجلس الوزراء لمناقشتها واقرارها.

رابعاً: أهم الإنجازات والتطورات المتعلقة بتطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في إدارة الموازنة :

- ❖ في اطار نشر الوعي حول تطبيق المفاهيم والمنهجيات الحديثة في إدارة الموازنة ، تم اطلاق المعنيين في الجامعات الرسمية وامانة عمان الكبرى حول اعداد الموازنة وفق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج .
- ❖ المساهمة في إعداد استراتيجية لمشروع اللامركزية المالية من خلال تشكيل فرق عمل بالتعاون مع وزارة المالية والوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ. وتتمثل مخرجات فرق العمل في مراجعة الأنظمة والتشريعات ووضع إجراءات لإعداد خطط تنمية المحافظات وصياغة استراتيجيات التنمية المحلية لمحافظات البلقاء وعجلون والكرك وإعداد ورقة الاولويات والسياسات للإنفاق الرأسمالي لمحافظات البلقاء وعجلون والكرك ومراجعة الإنفاق الرأسمالي لمحافظات البلقاء وعجلون والكرك .
- ❖ تعزيز نهج الموازنة الصديقة للطفل وتطوير آليات المتابعة والتقييم للموازنات المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012، حيث تم العمل على :

- مراجعة وتحليل وتعديل الخطط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع والانشطة ومؤشرات قياس الأداء لأربع وزارات رياضية وهي وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية وذلك بهدف تقديم التوصيات لهذه الوزارات حول كيفية ابراز المخصصات المتعلقة بالطفل ضمن موازنات هذه الوزارات .
- تطوير نماذج حديثة للموازنة تتعلق بالطفل وعقد ورش عمل تدريبية للموظفين المعنيين في دائرة الموازنة العامة والوزارات الرياضية حول آليات المتابعة والتقييم وذلك من خلال المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الاسرة ومنظمة اليونيسف .
- تقييم التطور الذي طرأ على عملية اعداد الموازنة ومدى تحقق النتائج المستهدفة بالتعاون مع اليونيسف واعداد تقرير بهذا الخصوص .
- مراجعة الأنشطة والبرامج ومؤشرات قياس الأداء التي تعنى بشؤون المرأة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية و المخصصات المقدره للإناث حسب البرامج في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012.
- المشاركة في مشروع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي الذي تنفذه اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة .
- المشاركة في أنشطة البرنامج الدولي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمتعلقة "بتعزيز المساواة في تمويل المساواة في النوع الاجتماعي" والممول من الاتحاد الاوروبي ويهدف البرنامج لزيادة حجم وفاعلية استخدام الدعم الخارجي والموارد المحلية لتنفيذ الالتزامات الوطنية تجاه تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وذلك من خلال ايجاد تخطيط يستجيب للنوع الاجتماعي وعمل برامج وموازنات بطريقة تتيح الاستفادة من السياسات الوطنية والعامة والدعم الخارجي والموارد المحلية لتمكين المرأة من خلال بناء القدرة والمساواة لإدماج النوع الاجتماعي.
- إعداد تقرير حول المحاور المتعلقة "بتشجيع الاصلاح المالي والموازنة العامة وادارة الموارد العامة بفاعلية أكبر" ضمن مبادرة "شراكة الحكومة الشفافة" وهي مبادرة عالمية تهدف لتأمين التزام الاطراف المشاركة بالمبادرة بتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيا لتعزيز الحاكمية. وقد تضمن التقرير أبرز الإنجازات والجهود المبذولة في هذه المجالات إضافة إلى خطة العمل للسنة القادمة.
- مراجعة وتحديث الخطة الاستراتيجية "للإصلاح الشامل للإدارة المالية العامة في الأردن" ضمن فريق العمل الذي شكل لهذه الغاية من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك الاردنية ودائرة اللوازم العامة.

■ ضمن الجهود التي تقوم بها الدائرة لبناء القدرات في مجال تحليل ومراجعة الإنفاق العام، تم البدء بإعداد دراستين لتحليل الإنفاق العام في الاردن وهما الإنفاق على الطاقة والإنفاق على الصحة وذلك بالتعاون مع المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط (METAC).

■ تشكيل فريق عمل من موظفي الدائرة لمراجعة قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (58) لعام 2008.

■ إعداد مسودة ورقة حول اولويات وسياسات الحكومة للموازنة العامة للأعوام 2013-2015 مرفقاً بها ملخص بموازنات وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية لعام 2013. وذلك بهدف تسليط الضوء على أبرز ملامح وأبعاد الموازنة العامة ضمن الاطار متوسط المدى 2013-2015 وكذلك على السياسات والاجراءات المقترحة الاستناد اليها في اعداد مشروع موازنة عام 2013، هذا اضافة الى تحديد إجمالي النفقات الراسمالية بما في ذلك المجال المالي المتوقع (Fiscal Space) ليصار الى رفعها الى مجلس الوزراء لمناقشتها وقرارها بعد بيان القطاعات الراسمالية ذات الاولوية.

■ إصدار وثيقة "**ملخص الموازنة**" للسنة المالية 2012 والتي تسهم في تحسين تقييم إدارة الموازنة العامة في المملكة من قبل الهيئات الدولية المختصة خصوصاً فيما يتعلق بالشفافية واعداد التقارير حول إعداد الموازنة وتنفيذها، إضافة الى تعزيز مبدأ المشاركة في هذا المجال. وتتضمن هذه الوثيقة المواضيع الرئيسية التالية :

✓ خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي لعام 2011.

✓ فرضيات موازنة عام 2012.

✓ التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2012.

✓ أبرز ملامح الموازنة لعام 2012 .

✓ أهم المستجدات في موازنة عام 2012.

✓ آلية إعداد الموازنة العامة.

✓ الجدول لزماني لمراحل إعداد الموازنة.

✓ المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة خلال المدى المتوسط.

■ إصدار وثيقة "**دليل المواطن للموازنة العامة**" للسنة المالية 2012 والتي تهدف إلى تقوية قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطن انطلاقاً من القناعة بأهمية نشر الوعي والمعرفة حول شؤون الموازنة العامة في المملكة وتعزيز مبدأ المشاركة الواعية في هذا المجال. كما تعبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل إيرادات المملكة ونفقاتها، بما في ذلك حجم المخصصات المالية الموجهة للخدمات العامة

التي تمس حياة المواطن اليومية كالتعليم والصحة وكذلك المخصصات المالية الموجهة للرواتب والتقاعد والمساعدات الاجتماعية، بحيث يكون بمقدور المواطن معرفة مصادر التمويل ووجهة الإنفاق العام وذلك بأسلوب سهل ومبسط. وتتضمن هذه الوثيقة المواضيع الرئيسية التالية :

- ✓ ما هي الموازنة ؟
- ✓ ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي ؟
- ✓ أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية لعام 2011.
- ✓ الموازنة العامة لعام 2012 وتتضمن:
- ✓ فرضيات الموازنة.
- ✓ أهم المستجدات في موازنة عام 2012.
- ✓ من أين تأتي الحكومة بأموالها؟
- ✓ على ماذا تنفق الحكومة أموالها؟
- ✓ لماذا تقترض الحكومة ؟
- ✓ دور المواطن في المحافظة على الممتلكات وتنفيذ الموازنة .

خامساً: إعداد التقرير السنوي :

قامت دائرة الموازنة العامة في عام 2012 بإعداد التقرير السنوي السابع لعام 2011 حيث تضمن هذا التقرير الدور التنموي للموازنة العامة واستراتيجية دائرة الموازنة العامة والخدمات التي تقدمها الدائرة بالإضافة الى خلاصة الأداء الاقتصادي والمالي خلال عام 2011 وأبرز المرتكزات التي استندت اليها موازنة عام 2011، الى جانب انجازات الدائرة وتطلعاتها المستقبلية.

سادساً: تحديث أدلة الموازنة :

ضمن إطار سعي الدائرة لمواكبة التطبيقات العالمية للموازنة وادراكاً بضرورة تحليل بنود الإيرادات والنفقات، فقد تم البدء بإعداد دليل النفقات لعام 2012 ودليل الإيرادات لعام 2012 اللذان يتضمنان المرجعية التشريعية لكل بند من بنود الإيرادات والنفقات مصنفة حسب خارطة الحسابات المعتمدة في عام 2012 ومن المتوقع الانتهاء منهما في عام 2013 .

سابعاً: الإجابة على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الأعيان والنواب:

في إطار متابعة الحكومة لتوصيات مجلسي الأعيان والنواب قامت دائرة الموازنة العامة بإعداد مصفوفة خاصة للإجابة على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية في مجلسي الأعيان والنواب حول مشروع قانون

الموازنة العامة للسنة المالية 2012 ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2012 تم فيها تحديد التوصية وموضوعها والجهة المعنية بالرد والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية.

ثامناً : تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال :

❖ رفع كفاءة الموارد البشرية :

✓ عقد دورات تدريبية داخلية لموظفي الدائرة حول "مؤشرات الاداء الرئيسية"، والتدريب على "تحليل الموازنة السنوية لاتخاذ القرار"، والتدريب على "تقييم الاداء"، وعقد دورة متقدمة حول "تحليل البيانات باستخدام EXCEL"، ودورة تدريبية حول "مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وتطبيقاتها في الموازنة العامة". كما تم عقد ورش عمل متعلقة بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

✓ كما عقدت دورات تدريبية خارجية على نفقة الجهات الداعية حول اعداد الموازنة على نفقة صندوق النقد الدولي في بيروت في الفترة ما بين 2013/14-12 بالاضافة الى ورشة بعنوان الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي الممولة من هيئة الامم المتحدة للمرأة في ايطاليا خلال الفترة ما بين 2012/5/31-29 ، ودورة تتعلق بتطوير الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في الكويت في الفترة ما بين 2012/20-17.

❖ تحسين بيئة العمل الداخلية وذلك من خلال:

✓ تطبيق نظام شؤون الموظفين الجديد وتعديل البيانات حسب نظام (GFMIS) ونظام اللوازم والمستودعات ليتواءم مع التعديلات الاخيرة للأنظمة والقوانين ، بالإضافة الى حوسبة نماذج تقارير الاداء السنوية.

✓ متابعة نقل تجربة نظام اللوازم والمشتريات بالدائرة الى بعض الوزارات والدوائر الحكومية .

✓ تم البدء بتنفيذ المبنى الاضافي الجديد لدائرة الموازنة العامة.

✓ تحديث دليل قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية في التدقيق والرقابة في الدائرة.

تاسعاً: الحوسبة :

وفي هذا المجال تم انجاز ما يلي :

❖ إصدار التقارير الخاصة بقانون الموازنة العامة لغايات مناقشات مجلس النواب.

- ❖ المتابعة والإشراف فنياً على إدخال بيانات نظام التشكيلات واصداره للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ❖ إعداد وتصميم وتحديث قاعدة البيانات والبرامج الخاصة بالأنظمة المالية في دائرة الموازنة العامة حسب تصنيف خارطة الحسابات الجديدة وهي : (الرواتب-شؤون الموظفين-النفقات-المشتريات-الآليات).
- ❖ متابعة العمل على توزيع (نظام شؤون الموظفين والرواتب واللوازم) على الوزارات التي تطلبها وتنزيلها لديهم وتدريب كوادرهم على عمل هذه الانظمة .
- ❖ الاستمرار في تقديم الدعم الفني لموظفي الدائرة من خلال صيانة اجهزة الحواسيب والشبكة وتوابعها ومتابعة تقديم الدعم الفني لمستخدمي انظمة GFMIS.
- ❖ المساهمة في دراسة احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من أجهزة الحاسوب وتوابعها من خلال المشاركة في لجنة الشراء الخاصة بأجهزة الحاسوب في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني .
- ❖ تطبيق حوسبة عمليات النسخ الاحتياطي لبيانات وبرامج الدائرة من خلال شراء وتركيب وتشغيل جهاز Tap Library وبرنامج Backup Software.
- ❖ تطوير سياسات لكلمات المرور وتعميمها على موظفي الدائرة و عقد ورشات للتوعية بمفاهيم ادارة المعرفة ونظام حفظ امن وسرية المعلومات ومتابعة تنفيذ الانشطة المدرجة في استراتيجية ادارة المعرفة.
- ❖ متابعة تجديد عقد استضافة الموقع الالكتروني الخارجي للدائرة وخدمة الانترنت مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني ورخصة برنامج مضاد الفيروسات.

عاشراً: جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية .

تقديم تقرير الاشتراك لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية للدورة السادسة (2012-2013) بالتعاون مع مشروع الاصلاح المالي الثاني الممول من قبل الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بتطبيق المعايير الخاصة بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، حيث كانت البداية بدراسة التقرير التقييمي من مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، والذي بين نقاط القوة وفرص التحسين وفقاً للعملية التقييمية ومن ثم إعادة تشكيل فرق العمل وإعداد خطط العمل وفقاً للمعايير بعد تلقي التدريب على مختلف الامور المتعلقة بالأداء المؤسسي والتميز.

وقد حققت الدائرة تقدماً في تقييم جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية للدورة الخامسة (2010-2011) حيث أحرزت ما مجموعه 45.2% مقارنة بنحو 38% في الدورة السابقة، وبتحسن بلغت نسبته 19%.

التطلعات المستقبلية

أولاً: المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة من خلال العمل على ما يلي :

- ✚ ضبط الإنفاق العام وتوجيهه بما يتفق والأولويات الوطنية.
- ✚ عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري .
- ✚ الحفاظ على مستوى آمن لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✚ الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : مواكبة أفضل الممارسات العالمية المعاصرة في إدارة الموازنة وذلك من خلال العمل على :

- ✚ تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج عن طريق تقييم أداء عدد من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء المستهدفة وبيان مدى الانحراف عنها.
- ✚ ترسيخ وتطوير نهج إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن الإطار متوسط المدى.
- ✚ التوسع في تطبيق مكونات خارطة الحسابات للموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية من خلال :
- ✓ تصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الأنشطة للوحدات الحكومية في قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2015.
- ✓ تصنيف النفقات الجارية والرأسمالية على المستوى الأدنى للتصنيف الوظيفي في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2015.
- ✓ تصنيف الموازنة على مستوى المديریات وفقاً للتصنيف التنظيمي في موازنة عام 2016.
- ✓ إيلاء المزيد من الاهتمام بالجانب التحليلي للإنفاق العام من خلال القيام بمراجعة الإنفاق العام لكافة القطاعات في قانون الموازنة العامة.
- ✓ تعميق تطبيق نهج اللامركزية من خلال تنفيذ الاستراتيجية التي تم اعدادها لمشروع اللامركزية المالية تتضمن التخطيط الاستراتيجي واعداد الموازنة وتنفيذها ومراجعتها وتقييمها على مستوى المحافظات

والبلديات وذلك لدعم الرؤيا حول احتياجات التنمية المحلية وربط هذه الاحتياجات بالسياسات الوطنية والتوجيه الفعال لأولويات الانفاق الرأسمالي حسب هذه الاحتياجات.

✓ تطوير قانون موازنات الوحدات الحكومية السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة من تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج بحيث يتم إخراج قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015 وفقاً للتصور الجديد.

✓ تعزيز التوجه نحو مفهوم النوع الاجتماعي والطفل في موازنات الوحدات الحكومية لعام 2015.

✓ استكمال اعداد وادخال موازنات باقي الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة ضمن نظام GFMIS .

ثالثاً : تعزيز القدرات المؤسسية في الدائرة من خلال :

✚ رفع كفاءة الموارد البشرية والاطلاع على تجارب الدول الرائدة في مجال المفاهيم الحديثة للموازنة.

✚ تحسين بيئة العمل الداخلية.

✚ نقل المعرفة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من أجل تطبيق المفاهيم الحديثة للموازنة ومتابعة تدريب كافة الوزارات والدوائر الحكومية على نظام GFMIS .

مفاهيم مستخدمة

- الدائرة الحكومية : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو منشأة عامة مستقلة مالياً و/أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.
- الموازنة العامة : خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.
- السنة المالية : السنة التي تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
- الإيرادات العامة : جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة.
- النفقات العامة : المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل جميع بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.
- النتائج المنتظرة : المنافع المتوقع تحقيقها من النفقات العامة.
- الإطار المالي متوسط المدى : الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط المستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
- إطار الإنفاق متوسط المدى : خطة الحكومة التفصيلية للنفقات العامة المتوقعة للدوائر الحكومية خلال المدى المتوسط.
- تشكيلات الوظائف : الجداول التي تتضمن عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها و/أو رواتبها للدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
- خارطة الحسابات : مجموعة من القواعد المحاسبية المعنية بالتسجيل والتصنيف المتسق والمناسب لمعاملات النظام المالي الحكومي.
- الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي وموازنة الطفل : حجم الموارد التي تخصصها الحكومة للإففاق على البرامج والأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الإناث) والطفل.
- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية : نظام مالي محاسبي وإداري حكومي محوسب متكامل يربط الوزارات والدوائر الحكومية مالياً مع وزارة المالية .

الملحق الإحصائي

جدول رقم (2)

خلاصة قانون رقم (33) لسنة 2012 قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012

بالالف دينار

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
التفقات		الاييرادات	
71000	المنح الخارجية	807000	النفقات الجارية
			النفقات الرأسمالية
71000	مجموع الايرادات	807000	مجموع النفقات
736000	عجز الملحق		
موازنة التمويل			
المبلغ	المصادر	المبلغ	الاستخدامات
736000	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	736000	تسديد عجز الملحق
736000	المجموع	736000	المجموع

جدول رقم (3)

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنة المالية 2012

بالدينار				
المجموع	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	القسم الوظيفي	الرمز
1190722650	58548750	1132173900	الخدمات العمومية العامة	701
1064900000	36700000	1028200000	الدفاع	702
910191400	95651400	814540000	النظام العام وشؤون السلامة العامة	703
438658250	333838750	104819500	الشؤون الاقتصادية	704
13698000	12364000	1334000	حماية البيئة	705
214820000	195979000	18841000	الاسكان ومرافق المجتمع	706
690246150	125810250	564435900	الصحة	707
131630250	35754500	95875750	الترفيه والثقافة والشؤون الدينية	708
821996750	83525000	738471750	التعليم	709
2167626850	20318650	2147308200	الحماية الاجتماعية	710
7644490300	998490300	6646000000	المجموع	

جدول رقم (4)

اجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات لعام 2012

بالدينار

مقدر 2012	المحافظة	
586741365	المركز	11
43785166	محافظة اربد	21
36300505	محافظة المفرق	22
29224526	محافظة جرش	23
24419771	محافظة عجلون	24
75269248	محافظة العاصمة	31
31452204	محافظة البلقاء	32
41668293	محافظة الزرقاء	33
23339947	محافظة مادبا	34
30929884	محافظة الكرك	41
27971748	محافظة معان	42
24511172	محافظة الطفيلة	43
22876471	محافظة العقبة	44
998490300	المجموع	

جدول رقم (5)
تطور اداء الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2003-2012

البيان	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی	فعلی
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	مقدر	فعلی اولی
الإيرادات المحلية	1,675.6	2,147.2	2,561.8	3,164.4	3,628.1	4,375.4	4,187.9	4,261.1	4,198.8	4,940.0	4,727.3
المنح الخارجية	937.4	811.3	500.3	304.6	343.4	718.3	333.4	401.7	1,215.0	941.0	327.1
مجموع الإيرادات العامة	2,613.0	2,958.5	3,062.1	3,469.0	3,971.5	5,093.7	4,521.3	4,662.8	5,413.80	5,881.0	5,054.4
التفقات الجارية	2,163.7	2,377.8	2,908.0	3,118.1	3,743.9	4,473.4	4,586.0	4,746.6	5,739.6	6,643.8	6,186.2
التفقات الرأسمالية	646.1	802.7	630.9	794.1	842.6	958.5	1,444.6	961.4	1,057.1	1,000.7	675.9
مجموع التفقات العامة	2,809.8	3,180.5	3,538.9	3,912.2	4,586.5	5,431.9	6,030.6	5,708.0	6,796.67	7,644.5	6,862.1
عجز الموازنة العامة											
بعد المنح	196.8-	222.0-	476.8-	443.2-	615.0-	338.2-	1,509.3-	1,045.2-	1,382.7-	1,763.5-	1,807.7-
قبل المنح	1,134.2-	1,033.3-	977.1-	747.8-	958.4-	1,056.5-	1,842.7-	1,446.9-	2,597.9-	2,704.5-	2,134.8-
عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج											
بعد المنح	-2.7%	-2.7%	-5.3%	-4.2%	-5.1%	-2.2%	-8.9%	-5.6%	-7%	-7.9%	-8.2%
قبل المنح	-15.7%	-12.8%	-10.9%	-7.0%	-7.9%	-6.8%	-10.9%	-7.7%	-13%	-12.2%	-9.7%
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	7,229.0	8,091.0	8,925.0	10,675.4	12,131.4	15,593.4	16,912.2	18,762.0	20,477.0	22,230.0	21,965.5
مؤشرات الملاءة المالية											
نسبة الإيرادات العامة للناتج	36.1%	36.6%	34.3%	32.5%	32.7%	32.7%	26.7%	24.9%	26.4%	26.5%	23.0%
نسبة الإيرادات المحلية للناتج	23.2%	26.5%	28.7%	29.6%	29.9%	28.1%	24.8%	22.7%	20.5%	22.2%	21.5%
نسبة المنح الخارجية للناتج	13.0%	10.0%	5.6%	2.9%	2.8%	4.6%	2.0%	2.1%	5.9%	4.2%	1.5%
نسبة التفقات العامة للناتج	38.9%	39.3%	39.7%	36.6%	37.8%	34.8%	35.7%	30.4%	33.2%	34.4%	31.2%
نسبة التفقات الجارية للناتج	29.9%	29.4%	32.6%	29.2%	30.9%	28.7%	27.1%	25.3%	28.0%	29.9%	28.2%
نسبة التفقات الرأسمالية للناتج	8.9%	9.9%	7.1%	7.4%	6.9%	6.1%	8.5%	5.1%	5.2%	4.5%	3.1%
نسبة التفقات الرأسمالية للتفقات العامة	23.0%	25.2%	17.8%	20.3%	18.4%	17.6%	24.0%	16.8%	15.6%	13.1%	9.8%
تغطية الإيرادات المحلية للتفقات العامة	59.6%	67.5%	72.4%	80.9%	79.1%	80.6%	69.4%	74.7%	61.8%	64.6%	68.9%
تغطية الإيرادات المحلية للتفقات الجارية	77.4%	90.3%	88.1%	101.5%	96.9%	97.8%	91.3%	89.8%	73.2%	74.4%	76.4%

جدول رقم (6)

المخصصات المقدرة للإنتاج موزعة حسب الفصول للسنوات 2010-2015

بالآلاف دينار

2015	2014	2013	2012	2011	2010	الفصل	
						رقمه	عنوانه
1564	1522	1437	2498	2733	3217	101	الدويان الملكي الهاشمي
1448	1431	1581	1341	1437	1853	201	مجلس الأمة
1624	1586	1467	1242	1297	5637	301	رئاسة الوزراء
370	260	351	301	262	203	302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
207	202	196	186	176	143	303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد
489	475	461	445	429	380	304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
243	235	229	220	162	163	350	ديوان المظالم
156	151	146	179	95		380	وزارة الشؤون البرلمانية
1809	1926	2064	1869	1771	1511	401	ديوان المحاسبة
995	988	960	797	1118	697	501	وزارة تطوير القطاع العام
802	786	917	886	721	988	601	ديوان الخدمة المدنية
283	277	272	265	247	323	701	وزارة التنمية السياسية
756	740	723	606	606	417	901	المركز الجغرافي الملكي الأردني
4412	4298	4157	3945	3544	4714	1001	وزارة الداخلية
2892	2841	2764	2410	2459	1650	1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
14730	14296	13893	12849	11549	6654	1101	وزارة العدل
15	15	15	40	70	13	1201	دائرة قاضي القضاة
11689	11295	10778	9602	10257	2272	1301	وزارة الخارجية
628	620	1031	612	541	818	1401	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية
496598	472211	441524	415937	382202	310876	1501	وزارة المالية
352	346	340	319	286	223	1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
1099	1068	1033	928	664	754	1503	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
3592	3525	3459	2649	2386	2467	1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
420	415	411	374	337	3421	1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
5693	5541	5386	4642	3793	2071	1601	وزارة الصناعة والتجارة
2505	2459	2406	2280	2270	247	1602	وزارة الصناعة والتجارة/دائرة مراقبة الشركات
378	367	357	336	265	9863	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
9381	7448	6910	5572	7034	2028	1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة
3443	6595	2932	1926	1999	529	1801	وزارة السياحة والآثار
679	657	612	576	509	902	1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
684	666	647	653	544	511	1901	وزارة الشؤون البلدية
13247	13252	13309	11492	11168	604	2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
1020	1007	982	922	615	659	2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية
877	854	830	762	686	1728	2101	وزارة الأشغال العامة والإسكان
7372	7161	6955	5080	3687	456	2102	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية
565	553	645	502	438	2328	2103	وزارة الأشغال العامة و الإسكان/دائرة الابنية الحكومية
9414	9197	8836	8385	7199	5727	2201	وزارة الزراعة
482	473	443	399	391	369	2301	وزارة المياه والري
1057	1027	986	965	887	765	2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
289	282	269	245	219	196	2401	وزارة البيئة
490021	467341	450082	400144	355902	328399	2501	وزارة التربية والتعليم
29370	29380	29430	29235	21370	4346	2601	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
265901	270555	260631	222998	219690	228035	2701	وزارة الصحة
73431	73056	73025	70710	72842	60551	2801	وزارة التنمية الاجتماعية
5140	5131	5120	5012	3131	3723	2901	وزارة العمل
1966	1930	1890	1847	1773	1629	3001	وزارة الثقافة
317	298	284	268	260	239	3002	وزارة الثقافة/دائرة المطبوعات والنشر
218	201	188	178	172	189	3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
661	644	600	577	572	246	3101	وزارة النقل
173	168	159	145	134	440	3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
5022	5048	5284	4177	5231	5789	3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
1476479	1432800	1369407	1240528	1148130	1011960		المجموع

جدول رقم (7)

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للاعوام 2010 - 2015

بالآلاف دينار						
2015	2014	2013	2012	2011	2010	الفصل
						رقمه
						عنوانه
0	0	0	0	0	10	دائرة قاضي القضاة
250	250	250	255	27	300	وزارة المالية
0	186	256	219	723	4297	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
942854	899125	866328	774265	688353	546352	وزارة التربية والتعليم
175977	180046	175241	146015	149205	155414	وزارة الصحة
48827	48510	48221	47540	46093	44021	وزارة التنمية الاجتماعية
1155	1153	1142	1031	922	665	وزارة العمل
527	492	467	443	380	323	وزارة الثقافة
1169590	1129762	1091905	969768	885704	751382	المجموع

جدول رقم (8)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2012

بالدينار

الموازنة الجارية			
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
النفقات	الإيرادات		
287,194,700	إيرادات بيع السلع والخدمات	992,279,500	النفقات الجارية ومنها :
13,182,000	إيرادات دخل الملكية	276,916,500	تعويضات العاملين
211,363,000	إيرادات مختلفة	493,536,000	استخدام السلع والخدمات
273,799,250	دعم حكومي	92,788,500	فوائد القروض الداخلية والخارجية
96,331,000	منح خارجية	85,127,000	مساعدات اجتماعية
		827,109,250	النفقات الرأسمالية
		525,943,000	تمويل داخلي
		78,321,250	الدعم الحكومي
		126,514,000	قروض خارجية
		96,331,000	منح خارجية
881,869,950	مجموع الإيرادات	1,819,388,750	مجموع النفقات
937,518,800-	صافي العجز قبل التمويل		
موازنة التمويل المجمعة			
المبلغ	المصادر	المبلغ	الإستخدامات
223,605,800	مجموع الوفر قبل التمويل	1,161,124,600	مجموع العجز قبل التمويل
126,514,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	320,129,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
1,183,548,000	مسحوبات القروض الداخلية	39,179,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
284,969,375	استخدام احتياطات لتسديد التزامات	172,810,800	تحويل فائض الوحدات الحكومية للخرينة
	أقساط قروض اسكان الموظفين	123,581,775	احتياطات لتسديد التزامات
		812,000	قروض الاسكان الممنوحة للموظفين
		1,000,000	اخرى
1,818,637,175	مجموع المصادر	1,818,637,175	المجموع

تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية ولأو الإحتياطات ولأو القروض الداخلية

جدول رقم (1/9)

تطور موازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2002-2008

مليون دينار

2008	2007	2006	2005	2004	2003	البيان
1,497.7	1,193.7	876.8	642.8	604.1	635.7	اجمالي الإيرادات
1,084.9	919.9	500.8	385.7	369.9	300.1	الإيرادات الجارية
51.8	65.8	128.2	39.6	37.9	158.8	الإيرادات الرأسمالية
177.7	63.2	63.7	59.4	64.6	62.9	إعانة الحكومة
135.2	75.8	63.7	60.8	17.2	31.1	مساهمة الحكومة في المشاريع الإنمائية
22.6	41.1	66.7	79.3	48.8	21.2	المنح والهيئات الأخرى
0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.2	مخصصات القروض المرصودة ضمن وزارة التخطيط
2.7	2.5	2.2	2.4	0.1	0.0	دعم حزمة الأمان الاجتماعي
4.0	3.6	3.4	1.0	0.7	0.0	مساهمة الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية
18.9	21.8	48.1	14.4	64.8	61.4	أخرى
1,349.7	1,061.9	576.2	565.8	498.5	477.0	اجمالي الانفاق
801.2	681.9	312.0	282.9	257.2	245.6	النفقات الجارية
180.8	135.4	97.4	88.2	85.7	78.1	الرواتب والأجور والعلوات
508.3	456.1	155.0	132.1	117.0	109.9	النفقات التشغيلية
110.9	90.3	59.1	62.4	54.3	57.3	النفقات التحويلية
1.2	0.1	0.5	0.2	0.2	0.3	النفقات الأخرى (غير عادية)
548.5	380.0	264.2	282.9	241.3	231.4	النفقات الرأسمالية
494.7	283.1	181.3	176.6	108.7	121.3	المشاريع الممولة ذاتيا
31.3	56.8	11.9	14.6	19.8	27.5	المشاريع الممولة من القروض
22.6	40.1	71.0	91.7	112.8	82.6	المشاريع الممولة من المنح
موازنات التمويل						
794.8	382.0	396.6	208.6	165.8	283.3	الاستخدامات
172.7	93.2	6.7	45.4	29.9	55.2	تسديد العجز
78.3	43.6	74.9	36.0	41.3	22.4	تسديد اقساط القروض الداخلية
25.7	22.3	9.4	22.6	4.0	10.0	تسديد اقساط القروض الخارجية
0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	0.2	عجوزات سابقة / مدورة
518.1	223.0	305.6	104.6	89.3	195.5	أخرى
813.8	531.2	475.8	339.1	273.1	344.1	المصادر
325.4	224.9	307.4	122.4	135.5	213.9	وفر الموازنة
207.9	81.4	65.0	57.9	40.0	50.5	قروض داخلية
58.9	53.6	6.2	12.4	13.9	23.8	قروض خارجية
57.1	137.9	95.3	107.3	59.6	53.3	وفورات سابقة / مدورة
164.5	33.5	1.9	39.1	24.1	2.6	أخرى
131.7	131.8	300.6	77.0	105.6	158.7	العجز / الوفر قبل التمويل
149.1	149.2	79.2	130.5	107.3	60.8	العجز / الوفر بعد التمويل

جدول رقم (10)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوزارات والدوائر الحكومية لسنة 2012

رقمه	الفصل	العدد لسنة 2011	جديدة	الإحداثيات			الغاء		النقل		نقل نظام خدمة		العدد لسنة 2012
				لغايات التثبيت	تعباً بالنقل	نقل	شواغر	(-)	(+)	(-)	(+)		
أ- حسب نظام الخدمة المدنية													
0 101	الديوان الملكي الهاشمي	277	0	0	0	0	0	0	0	0	0	277	
0 201	مجلس الأمه	626	2	0	0	1	0	0	0	0	0	626	
0 301	رئاسة الوزراء	24	11	0	0	0	0	0	0	0	0	384	
0 302	رئاسة الوزراء / ديوان التشريع والرأي	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	74	
0 303	رئاسة الوزراء / دائرة الشراء الموحد	61	1	0	0	0	0	0	0	0	0	62	
0 304	رئاسة الوزراء / وكالة الأنباء	126	1	0	3	0	0	0	0	0	0	293	
0 350	ديوان المظالم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	68	
0 380	وزارة الشؤون البرلمانية	47	7	0	0	0	0	0	0	0	0	52	
0 401	ديوان المحاسبة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	702	
0 501	وزارة تطوير القطاع العام	99	1	0	0	0	0	0	0	0	0	100	
0 601	ديوان الخدمة المدنية	275	7	0	0	0	0	0	0	0	0	279	
0 701	وزارة التنمية السياسية	55	0	0	0	0	0	0	0	0	0	55	
0 901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	262	0	0	0	2	0	0	0	0	0	253	
1001	وزارة الداخلية	1153	42	0	2	0	2	0	2	0	0	1678	
1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1031	30	0	0	0	0	0	0	0	0	1057	
1101	وزارة العدل	4349	120	0	0	0	0	0	0	0	0	4462	
1201	دائرة قاضي القضاة	1072	67	0	0	0	0	0	0	0	0	1141	
1301	وزارة الخارجية	289	5	0	5	0	0	0	0	0	0	307	
1401	دائرة الشؤون الفلسطينية	145	2	0	0	0	0	0	0	0	0	144	
1501	وزارة المالية	1223	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1212	
1502	وزارة المالية / دائرة الموازنه العامه	148	0	0	0	0	0	0	0	0	0	148	
1503	وزارة المالية / دائرة الجمارك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3120	
1504	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحه	1635	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1628	
1505	وزارة المالية / دائرة اللوازم العامه	114	0	0	0	0	0	0	0	0	0	110	
1506	وزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	1669	20	0	1	0	0	0	0	0	0	1679	
1601	وزارة الصناعه والتجاره	737	0	0	0	0	0	0	0	0	0	736	
1602	وزارة الصناعه والتجاره / دائرة مراقبة الشركات	176	0	0	0	0	0	0	0	0	0	177	
1701	وزارة التخطيط/ المجلس القومي للتخطيط	187	0	0	0	0	0	0	0	0	0	188	
1702	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامه	654	30	0	3	0	0	0	0	0	0	652	
1801	وزارة السياحه والآثار / السياحه	333	30	0	3	0	0	0	0	0	0	365	
1802	وزارة السياحه والآثار /دائرة الآثار العامه	1189	28	0	0	0	0	0	0	0	0	1176	
1901	وزارة الشؤون البلدية	672	0	0	0	0	0	0	0	0	0	670	
2001	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه	505	1	0	0	0	0	0	0	0	0	451	
2002	وزارة الطاقه والثروه المعدنيه/سلطة المصادر الطبيعيه	684	0	0	0	0	0	0	0	0	0	675	
2101	وزارة الأشغال العامه والاسكان	5110	2	0	0	0	0	0	0	0	0	6523	
2102	وزارة الأشغال العامه / دائرة العطاءات الحكوميه	117	0	0	0	0	0	0	0	0	0	118	
2103	وزارة الأشغال العامه / دائرة الابنية الحكوميه	1233	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
2201	وزارة الزراعه	6577	1	0	0	0	0	0	0	0	0	6518	
2301	وزارة المياه والري	171	0	0	0	0	0	0	0	0	0	170	
2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الاردن	1687	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1658	
2401	وزارة البيئه	184	12	0	0	0	0	0	0	0	0	187	
2501	وزارة التربيه والتعليم	103890	3857	0	0	0	0	0	0	0	0	106318	
2601	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	403	0	0	0	0	0	0	0	0	0	399	
2701	وزارة الصحه	30998	500	0	0	0	0	0	0	0	0	31285	
2801	وزارة التنميه الاجتماعيه وشؤون المرأة	2837	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2921	
2901	وزارة العمل	507	0	0	0	0	0	0	0	0	0	483	
3001	وزارة الثقافه	332	1	0	0	0	0	0	0	0	0	332	
3002	وزارة الثقافه/ دائرة المطبوعات والنشر	122	0	0	0	0	0	0	0	0	0	120	
3003	وزارة الثقافه / المكتبة الوطنيّه	110	0	0	0	0	0	0	0	0	0	109	
3101	وزارة النقل	136	0	0	0	0	0	0	0	0	0	129	
3103	وزارة النقل/دائرة الارصاد الجويه	268	0	0	0	0	0	0	0	0	0	265	
3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1587	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1512	
المجموع		176096	4778	363	54	49	2155	1261	1261	0	4961	184048	
ب- حسب الأنظمة الخاصة													
0 101	الديوان الملكي الهاشمي	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	20	
0 301	رئاسة الوزراء	349	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0 302	رئاسة الوزراء/ ديوان التشريع والرأي	71	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0 304	رئاسة الوزراء / وكالة الأنباء الأردنيه	158	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0 350	ديوان المظالم	68	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0 401	ديوان المحاسبة	703	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
1001	وزارة الداخلية	480	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
1101	وزارة العدل	931	45	0	0	0	0	0	0	0	0	976	
1201	دائرة قاضي القضاة	202	0	0	0	0	0	0	0	0	0	202	
1301	وزارة الخارجية	310	0	0	0	0	0	0	0	0	0	310	
1503	وزارة المالية /دائرة الجمارك	3140	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
المجموع		6432	45	0	0	0	8	0	0	0	4961	1508	
اجمالي		182528	4823	363	54	49	2163	1261	1261	0	4961	185556	

جدول رقم (11)

إجمالي الوظائف حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة في الوحدات الحكومية لسنة 2012

العدد لسنة 2012	نقل نظام خدمة		النقل		الغاء		الاحداثيات			العدد لسنة 2011	الفصل	رقمه
	(+)	(-)	(+)	(-)	شواغر نقل	تعباً بالنقل	لغايات التثبيت	جديدة				
- حسب نظام الخدمة المدنية												
6390	0	0	0	0	10	10	11	0	0	6399	سلطة المياه	8102
740	0	0	0	0	8	0	0	111	0	637	سكة حديد العقبة	8104
573	0	0	0	0	0	4	0	0	0	577	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	8105
1433	0	0	0	0	2	1	0	0	0	1436	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	8109
1616	0	0	0	0	1	2	0	0	83	1536	مؤسسة التدريب المهني	8110
7806	0	0	54	0	73	0	0	500	502	6823	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	8111
132	0	0	0	0	3	0	2	0	0	133	الخط الحديد الحجازي الأردني	8114
61	0	0	0	0	1	0	3	0	2	57	صندوق توفير البريد	8115
35	0	0	0	0	0	0	0	0	0	35	مجمع اللغة العربية الأردني	8116
74	0	0	0	0	4	0	0	0	0	78	المعهد الوطني للتدريب	8117
322	0	0	0	0	0	1	0	0	0	323	صندوق المعونة الوطنية	8120
115	115	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مؤسسة تشجيع الاستثمار	8121
113	113	0	0	0	0	0	0	0	0	0	صندوق التنمية والتشغيل	8122
424	373	0	0	0	0	0	0	0	50	1	مؤسسة المواصفات والمقاييس	8124
198	198	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	8126
1449	1448	0	0	0	0	0	1	0	0	0	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	8127
127	0	0	0	0	9	0	1	0	1	134	المؤسسة التعاونية الأردنية	8128
456	456	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سلطة أقليم البتراء التنموي السياحي	8129
147	147	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم النقل البري	8131
91	91	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	8132
149	149	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	8133
1208	0	0	0	0	13	4	1	0	0	1224	المجلس الأعلى للشباب	8134
0	0	0	0	54	0	0	0	0	1	53	مؤسسة تنمية أموال الأوقاف	8135
71	70	0	0	0	0	0	0	0	0	1	السلطة البحرية	8136
38	37	0	0	0	0	0	0	0	0	1	الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية	8138
39	39	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة الاعلام المرئي والمسموع	8139
73	73	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	8140
691	18	0	0	0	2	4	26	0	115	538	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	8141
91	91	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة التأمين	8142
164	157	0	0	0	0	0	0	0	7	0	هيئة الأوراق المالية	8143
1715	0	0	0	0	0	0	0	0	1666	49	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية	8144
86	86	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	8146
187	187	0	0	0	0	0	0	0	0	0	هيئة تنظيم العمل الإشعاعي والنووي	8148
189	0	0	0	0	0	0	1	0	188	0	هيئة مكافحة الفساد	8150
508	425	0	0	0	46	0	2	0	0	127	هيئة تنظيم الطيران المدني	8151
12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12	المجلس الصحي العالمي	8152
165	37	0	0	0	13	0	0	0	0	141	دائرة الإقناء العام	8153
82	0	0	0	0	0	0	0	0	82	0	مركز الأبداع	8158
1858	0	0	0	0	57	0	0	0	0	1915	شركة تطوير العقبة	8160
74	0	0	0	0	0	0	0	0	0	74	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	8163
81	0	0	0	0	0	0	0	0	81	0	هيئة المناطق التنموية	8164
56	0	0	0	0	0	0	0	0	56	0	متحف الاردن	8165
1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	مجلس تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية	8167
21	20	0	0	0	0	0	1	0	0	0	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	8168
1498	0	0	0	0	0	1	0	0	500	999	مستشفى الأمير حمزة	8170
31359	4330	0	54	54	242	27	49	611	3335	23303	المجموع	
ب- حسب الأنظمة الخاصة												
0	0	4330	0	0	317	27	0	0	0	4674	المجموع	
31359	4330	4330	54	54	559	54	49	611	3335	27977	اجمالي	

جدول رقم (12)

تطور الوظائف العامة للوزارات والدوائر الحكومية للأعوام 2012-2003

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البيان
										نظام الخدمة المدنية
36396	36151	37035	40339	43485	48913	57218	59033	61807	64371	الوظائف المصنفة
146838	139403	135531	130792	117518	108129	92934	84823	75314	70217	الوظائف غير المصنفة
814	541	620	610	623	704	873	752	738	625	الوظائف بعقود
184048	176095	173186	171741	161626	157746	151025	144608	137859	135213	المجموع
										الأنظمة الخاصة
1508	6432	6049	5823	5767	4790	1855	1199	1189	1158	عدد الوظائف
185556	182527	179235	177564	167393	162536	152880	145807	139048	136371	المجموع العام للوظائف

جدول رقم (13)

تطور الوظائف العامة للوحدات الحكومية للأعوام 2012-2003

حسب نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البيان
										نظام الخدمة المدنية
2860	2611	2779	2986	3404	3370	3610	3600	4421	4518	الوظائف المصنفة
27988	20826	19734	19724	18632	16320	15153	15190	14152	14043	الوظائف غير المصنفة
511	250	228	209	215	255	313	301	370	453	الوظائف بعقود
31359	23687	22741	22919	22251	19945	19076	19091	18943	19014	المجموع
										الأنظمة الخاصة
0	4674	4725	4597	3718	2657	2598	2358	2308	1525	عدد الوظائف
31359	28361	27466	27516	25969	22602	21674	21449	21251	20539	المجموع العام للوظائف